TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/54/SC.2/L.2
11 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والخمسون
جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زارع زار (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيِّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية

الاستنتاجات المتفق عليها ٢

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: استعادة حيِّز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية

الاستنتاجات المتفق عليها (...)

إن مجلس التجارة والتنمية

١- *يرحب* بتقرير عام ٢٠٠٧ الذي أعدته أمانة الأونكتاد المعنون *استعادة حيز السياسات العامة/تعبئة الموارد المحلية والدول الحريصة على التنمية*؛

٢- *يلاحظ مع القلق* التسليم المتأخر للتقرير ويحث أمانة الأونكتاد على إتاحة وقت كافٍ للدول الأعضاء لدراسة التقرير قبل أن تشرع في المداولات في مجلس التجارة والتنمية؛

٣- *يوافق* على الاستنتاج الذي توصل التقرير إليه ومفاده أنه يتعين على البلدان الأفريقية، بالرغم من أن دعم شركائها في التنمية أمر مهم ويلقى تقديراً بالغاً، أن تتخذ خطوات لتعبئة مواردها المالية المحلية من أجل الحد من اعتمادها على الموارد الخارجية في الأجلين المتوسط والطويل؛

٤- *يتفق* على أن استدامة وتحسين المستويات الحالية للنمو الاقتصادي يتطلب إيجاد بيئة تمكينية لتسهيل إقامة المشاريع، وتحسين الوصول إلى الأسواق وللتنويع الاقتصادي بصورة أكبر في الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، كوسائل للاحتماء من تفاقم انخفاض معدلات التبادل التجاري الطويلة المدى وتقلب أسعار السلع الأساسية؛

٥- *يلاحظ* أنه بالرغم من أن التقرير مفيد في تحديد مصادر محتملة للموارد المالية الإضافية المحلية، فإن دور القيادة على المستوى الوطني في تعبئة مثل هذه الموارد، ومساعدة الشركاء في التنمية في تعزيز المؤسسات ووضع برامج تساعد البلدان الأفريقية على الاعتماد على هذه المصادر بفعالية أمر مهم أيضاً؛

٦- *يشجع* الأونكتاد على الاضطلاع بمزيد من العمل، بما في ذلك برامج المساعدة التقنية، لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تشجيع التعبئة الفعالة للموارد المحلية والجمع الفعال لإيرادات الضرائب والاستخدام الأمثل لها لدعم النمو المنصف؛

٧- *يشدد*، في سياق تعزيز تعبئة الموارد المحلية وزيادة ملكية البرامج الإنمائية على أهمية أن تعزز البلدان الأفريقية قدرتها على استخدام حيز سياساتها العامة ووضع وتنفيذ سياسات تعالج تحدياتها وأولوياتها الإنمائية الحقيقية؛

٨- *يؤكد* على الحاجة إلى الاستخدام الفعال للموارد المالية التي جُمعت على المستوى المحلي ومن الشركاء في التنمية كوسيلة لخلق المزيد من فرص العمل في القطاع النظامي، من أجل الحد من الفقر؛

٩- *يشدد* على الحاجة إلى الاستفادة من خبرات الاقتصادات النامية الناجحة التي واصلت تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر، مع مراعاة الحاجات والأوضاع المحددة للبلدان الأفريقية؛

١٠- *يؤكد من جديد* على أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وعلى أنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، ويشدد على أنه يجب للتنمية أن تستند إلى شراكة عالمية، وأنه يجب استغلال هذه الروح تماماً من أجل التنمية الأفريقية، من خلال عدة أمور، منها تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، من أجل تبادل الخبرات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر بصورة أكثر فعالية، في إطار دولة تحاول بجدية استخدام مواردها الإدارية والسياسية في مهمة التنمية الاقتصادية؛

١١- *يؤكد* على أنه ينبغي لتدخل الدولة أن يحسن الكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية الشحيحة وأن يوجد بيئة تمكينية يمكن للقطاع الخاص أن يعمل فيها على نحو أمثل؛

١٢- *يلاحظ* أنه ينبغي للتحسينات التي أُدخلت في الإدارة في كثير من البلدان وعملية استعراض النظراء في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دعماً للحكم الرشيد أن تشكلا عاملاً حفازاً لتحقيق المزيد من المشاركة الديمقراطية لتمكين الدول من الاستجابة لاحتياجات سكانها ككل، وتشجيع المزيد من التقدم في هذا المجال؛

١٣- *يشدد* على أنه يتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان الأفريقية في تعزيز تكاملها الاقتصادي الداخلي بحيث تتمِّم تكاملها الاقتصادي بما يتوافق مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية والتزاماتها الدولية؛

١٤- *يوافق* على أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، الاضطلاع بتحليلات متعمقة ونقدية وتقديم المشورة السياساتية بشأن التنمية الأفريقية، بما في ذلك تحقيق النمو والتنمية المستدامين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- - - - -